دور المنشآت الصناعية الصغيرة في تنمية الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011)

The role of small industries in the development of the Iraqi economy For the period (2003-2011)

أ.م أحلام معيوف يونس م.م يسرى حازم جاسم م.م أنوار سعيد إبراهيم

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل

المستخلص

مما لاشك فيه ان المنشات الصناعية الصغيرة تؤدي دوراً مهماً وحيوياً في التنمية الاقتصادية لأي دولة من خلال ماتقدمه من دعم للناتج المحلي الاجمالي من جهة والمساهمة في زيادة قدرات الابتكارات اضافة الى كونها تمثل وعاءاً رئيسياً لاستقطاب الايدي العاملة من جهة اخرى , وأهمية الدور المرتقب لهذه الصناعات في توسيع الاقتصاد الوطني , وتعد افضل وسيلة للإنعاش الاقتصادي لما تتميز به هذه المنشات من سهولة التكييف والمرونة التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية بشقيها النمو الاقتصادي والاجتماعي ، ويهدف البحث التعرف على واقع الصناعات الصغيرة للمدة (2003-2011)، وبالاعتماد على المؤشرات التحليلية المتمثلة ب(إنتاجية متوسط اجر العامل, إنتاجية المشتغل , انتاجية الدينار من الاجور, متوسط نصيب المشتغل من مستلزمات الانتاج , قيمة مستلزمات الانتاج على قيمة الانتاج , مساهمة المنشآت الصناعية الصغيرة من الناتج المحلي الاجمالي) وتمثلت مشكلة البحث في محدودية وتذبذب مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية من خلال المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة ب(عدد المنشآت ، عدد المشتغلين ، الاجور والمزايا ، قيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج) ، وإفترض البحث ان المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق تسهم في تحسين نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال امكانية تحسين انتاجية العمل وزيادة القيمة ،وتم اعتماد بيانات الجهاز المركزي للاحصاء , تقارير المنشات الصناعية الصغيرة في العراق للمدة 2003-2011 ، وتم التوصل الى عدد من الاستنتاجات تبيّن من خلال التحليل وجود علاقة عكسية بين عدد العاملين و قيمة الانتاج ، مما يؤكد وجود شكل من أشكال البطالة المقنعة وعدم استغلال الموارد البشرية بصورة كفوءة ، و وجود علاقة طردية بين كل من عدد المنشات وقيمة الانتاج ، اي كلما ازدادت عددها أزداد حجم الانتاج الى حدٍ ما، وهذا ينطبق مع منطوق النظرية ألاقتصادية ، وأكدت النتائج وجود علاقة طردية بين كل من مستلزمات الانتاج وقيمة الانتاج ، أي ان زيادة مستلزمات الانتاج تؤدي الى زيادة الانتاج والعكس صحيح.

Abstract:-

There is no doubt that small-scale industries play an important and vital role in the economic development of any country through contribution to the gross GDP, and contribute to increasing the capacity of innovations in addition to being represents a pressure key to attract manpower on the other hand, the importance of the role expected

of these industries to expand the national economy, and is the best way to economic recovery due to its the facilities of the ease of air-conditioning and flexibility that make them able to combine development in both its economic and social growth, the research aims to identify the reality of small-scale industries for the period (2003-2011), relying on indicators analytical task (the productivity of the average worker's wage, productivity worker, the productivity of the dinar from wages, average per worker of production requirements, the value of production requirements on the value of production, the contribution of small industrial establishments in GDP, and represented the research problem limited and fluctuations contribution in the Economic development in economic indicators, represented by (the number of establishments, number of workers, wages and benefits, the value of production and value of production requirements),and suppose research show that industrial projects small in Iraq contribute to improving GDP growth through the possibility of improving labor productivity and increase the value, was adopted data of the Central Bureau of Statistics, reports of industrial facilities Small in Iraq for the period of research , was reached a number of conclusions found through analysis and an inverse relationship between the number of employees and production value, which confirms the existence of a form of disguised unemployment and lack of exploitation of human resources in an efficient, and there is a direct correlation between the number of facilities and production value, the greater the number increased with volume production to some extent, and this applies with the operative part of economic theory, and the results confirmed the existence of a positive relationship between each of the inputs and the output value , meaning that the increased production requirements lead to increased production and vice versa.

المقدمة:

يرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير الصناعات الصغيرة وتشجيع إقامتها، تعد من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. ولذلك أولت دول كثيرة هذه الصناعات اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة وان التنمية تبدأ من المبادرين والمبتكرين ذوي الأفكار المفيدة والحيوية ، اذ تلعب الصناعات الصغيرة دوراً كبيرا وحيويا في الاقتصاد العالمي ، من خلال توفير فرص العمل وتنويع الإنتاج ودعم المشروعات الأخرى ، أما الريادة في هذه الصناعات فهي من خلال الابتكار وتوفير المهارات والإمكانيات اللازمة لخلق أجيال من رواد الأعمال المبتكرين القادرين على خلق قيمة مضافة من الإمكانات الذاتية المتاحة، وتشهد العديد من الدول ثورة كبيرة وانفتاحا غير مسبوق على الصناعات الصغيرة،والتي نمت بشكلٍ كبير جداً .

أهمية البحث:

تعد الصناعة أحد الركائز الأساسية للتقدم الاقتصادي اذ تساهم الصناعات الصغيرة وبشكل كبير في تنويع بنية الإنتاج المحلي وزيادة الكفاءة والتنافس وإحداث تغيير في سوق العمل وسرعة إدخال الابتكارات الجديدة لتطوير

الاقتصاد وتنميته وأهميتها في عملية التنمية الاقتصادية ، وذلك لقدرتها على التكيف مع الظروف الطارئة والغير متوقعة في السوق مقارنة بمثيلاتها المتوسطة والكبيرة ، بما فيها توفير فرص العمل وامتصاصها جزء من الايدي العاملة الفائضة .

هدف البحث:

يهدف البحث الى التعرف على واقع الصناعات الصناعية الصغيرة في العراق للمدة من(2003-2011)، ومن ثم التعرف على مدى مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية من خلال المؤشرات التحليلية المتمثلة بـ(إنتاجية متوسط اجر العامل, إنتاجية المشتغل , انتاجية الدينار من الاجور, متوسط نصيب المشتغل من مستلزمات الانتاج , قيمة مستلزمات الانتاج على قيمة الانتاج , مساهمة المنشآت الصناعية الصغيرة من الناتج المحلي الاجمالي) .

مشكلة الدراسة :

نظرا لأهمية الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية، إلا أنها تعاني من محدودية وتذبذب مساهمتها في التنمية الاقتصادية من خلال المؤشرات الاقتصادية المتمثلة (عدد المنشآت ، عدد المشتغلين ، الاجور والمزايا ، قيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج) ، و من هنا لابد من دراسة تطورات الانتاجية لهذه الصناعات لتؤدي دورها في عملية التنمية الاقتصادية .

فرضية البحث :

تستند فرضية البحث ان المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق تسهم في تحسين نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال امكانية تحسين انتاجية العمل وزيادة القيمة المضافة .

منهجية البحث:

أستند البحث على أسلوب الربط بين منهجين الأول (وصفي) يستند إلى الدراسات النظرية المتمثلة بمفهوم الانتاج والانتاجية والآثار الاقتصادية والاجتماعية في تنمية الصناعات الصغيرة ، و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، والثاني (تحليل كمي) بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي العراقي للإحصاء الصناعي للصناعات الصغيرة ، في العراق للمدة (2003-2011) فضلاً عن استخدام نموذج قياسي لايجاد اثر مكونات بيئة العمل المتمثلة بالمتغيرات المستقلة (عدد العمال وعدد المنشات وقيمة مستلزمات الانتاج) في المتغير المعتمد قيمة الانتاج .

المبحث الأول :الاطار النظري للانتاجية والعوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية

يوجد خلط بين مفهومي الانتاجية والإنتاج ولا بد من التمييز بينهما اذ تمثل الانتاجية بالعلاقة بين المخرجات والمدخلات أوالاستخدام الكفوء لعناصر الانتاج , وان زيادة الانتاجية تؤدي الى خفض تكلفة الوحدة الواحدة المنتجة مما ينعكس على القدرة التنافسية للمؤسسات في الاسواق المحلية والعالمية .بينما يمثل الانتاج عملية الحصول على

عوامل الانتاج واستخدامها من أجل الصناعة بضاعة معينة أو تقديم خدمة معينة. وهكذا يمكن ملاحظة الفرق بين الانتاج والانتاجية في المنشأت الصناعية والخدمية ،حيث ان الانتاج هو أحد عناصر الانتاجية ويمثل قيمة المخرجات بغض النظر عن قيمة المدخلات المستخدمة لإنتاجها (هنية ،2005، 70) . وبناءاً على ذلك يمكن الاستنتاج بان الانتاجية هي علاقة بين الناتج وعناصر الانتاج التي استخدمت في الحصول على هذا المنتج ، ويمكن زيادة قيمة الانتاجية لأية منشأت صناعية بأحدى الصور التالية :-

1- زيادة قيمة المخرجات مع ثبات قيمة المدخلات .

2- زيادة قيمة المخرجات مع زيادة قيمة المدخلات ولكن بصورة أقل .

3- ثبات قيمة المخرجات مع انخفاض قيمة المدخلات.

4-انخفاض قيمة المخرجات مع انخفاض قيمة المدخلات ولكن بنسبة أكبر .

5- زيادة قيمة المخرجات مع انخفاض قيمة المدخلات

ولذلك تعد الانتاجية الركيزة الاساسية في نظرية الانتاج ، فعلى الرغم من ان دراسة واستخدام دالة الانتاج يتم على المستوى الاقتصادي الجزئي، الا انه يمكن الاستفادة منها على المستوى الاقتصادي الكلي من خلال تحديد المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى انتاج معين، وتحديد المستوى التكنولوجي السائد في العملية الانتاجية.وتعرف دالة الانتاج على أنها تعبير عن تلك العلاقة بين المدخلات والمخرجات،و بمساعدة دالة الانتاج ،يمكن وصف آلية النمو الاقتصادي من قبل القطاعات الاقتصادية الذي يعبر عنه على انه نسبة الزيادة السنوية الحقيقية الذي يتكون من عاملين الاول يتم من خلال زيادة المدخلات والثاني يتم من خلال زيادة الانتاجية ، والشكل التالي يوضح الية الزيادة في النمو الاقتصادي عند زيادة المدخلات والانتاجية معاً حيث انتقلت من (T1- T2) ،نتيجة زيادة النمو الاقتصادي من (p1-p2) ،اذ تمثل نقطة (T1) النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة المدخلات والنقطة(T2)النمو الناتج عن زيادة الانتاجية (saari,2006,2).

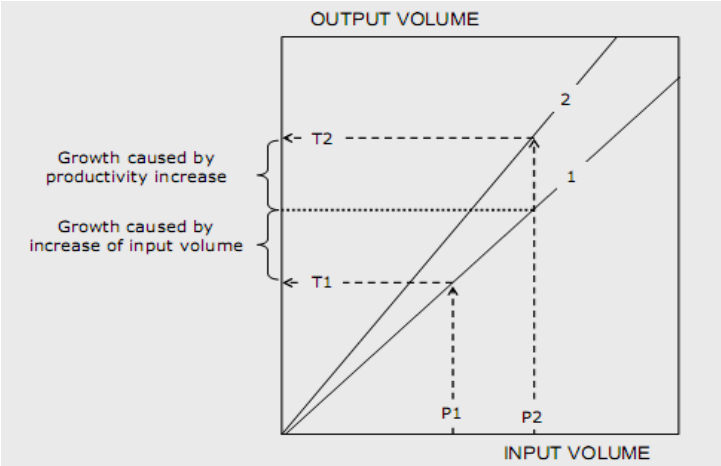

الشكل (1) النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة المدخلات والنمو الناتج عن الانتاجية

Source :Seppo Saari ,2006, Productivity Theory and Measurement in Business,European Productivity Conference , Finland

1- 1- مفهوم الانتاجية و العوامل المحددة للانتاجية :

الانتاجية هي المؤشر الذي يمكن بواسطته معرفة مدى استغلال عناصر الانتاج الأساسية المستخدمة في العمليات التصنيعية وتتمثل بالعلاقة التالية :

$$Total\ productivity = \frac{Output\ quantity}{Input\ quantity}$$

اذ يلاحظ ان زيادة الانتاج لاتعني زيادة الانتاجية ، بل قد يتحقق العكس، حيث للانتاجية جانبان :-الاول كمي (يمثل كمية الوحدات الانتاجية) والثاني نوعي(يتعلق بجودة الانتاج) فلزيادة الانتاجية يعني عدم التضحية بالنوعية في سبيل زيادة الكمية .

كما تعرف الانتاجية بأنها الاستخدام الكفوء للموارد ، ويستخدم للتعبير عن فاعلية العمل المنتج الحي في مجال انتاج السلع والخدمات ، وان زيادة انتاجية العمل الحي تعني :-

1- انتاج نفس الكمية من القيمة الاستعمالية بفترة زمنية أقل (مرتبطة باستخدام اقل مايمكن من العمل الحي المبذول لكل وحدة زمن).

2-انتاج كمية أكبر من الكمية الاستعمالية بنفس الفترة الزمنية (مرتبطة باستخدام نفس العمل الحي المبذول لكل وحدة زمن).

وبذلك تختلف درجة تأثير العمل المنتج نتيجة لارتباطه بالظروف الاجتماعية ومستوى وسائل الانتاج وأساليب الانتاج ، وان زيادة انتاجية العمل مرتبطة بالاستخدام الأمثل للموارد البشرية وغير البشرية المتاحة داخل الوحدة الاقتصادية من أجل تخفيض بالقدر المستطاع كمية العمل المبذول في انتاج كل سلعة ، وتهدف زيادة الانتاجية (عبد الملك ،17، 2000)على مستوى المنشأت الصناعية الى مايلي :-

- تطوير اساليب ادارة الانتاج لضمان الاستغلال الامثل للطاقة المتاحة .
- تحسين ظروف العمل والعلاقات الانسانية .
- تخطيط وتنظيم مواقع العمل بشكل علمي.

في حين تهدف زيادة الانتاجية على مستوى العمال الى تحقيق مايلي :-

- رفع مهارة العمال من خلال زيادة تدريبهم .

- زيادة الطاقة الانتاجية للعامل من خلال دراسة الحركة والوقت .
- زيادة الرعاية الاجتماعية للعمال وتحسين ظروف العمل .
- توفير فرص عمل جديدة نتيجة زيادة الانتاج .

ويمكن تلخيص العوامل المحددة للانتاجية وفق الشكل التالي :

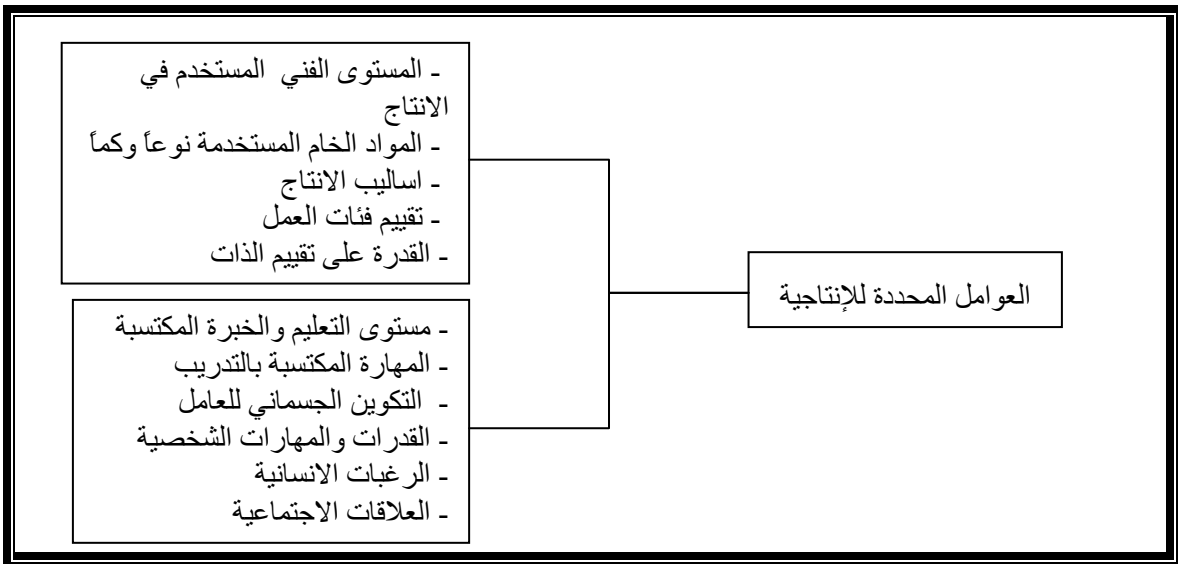

الشكل (2) العوامل المحددة للإنتاجية

المصدر : من اعداد الباحثات بالاعتماد على :طاقة ، محمد وحسين عجلان حسن،2008،اقتصاديات العمل ، دار اثراء للنشر والتوزيع ،عمان الاردن ،ص (170-174).

وعليه يمكن تحديد مجموعة من العوامل الرئيسية المؤثرة في انتاجية العمل وتتمثل بالعوامل التالية (طاقة ، حسن ،169، 2008-171):-

أولاً –العوامل الاقتصادية والاجتماعية: تشير تلك العوامل الى علاقات التبادل والتوزيع فضلاً عن علاقات الملكية والتي تؤثر بشكل مباشر ومنها:

1 -التأهيل والتدريب 2- الوعي والدافع الذاتي 3-نظام التعاون داخل العملية الانتاجية 4- نظام الحوافز المادية والمعنوية ، أما العوامل غير المباشر فتتمثل بكل من :-

1-العادات والتقاليد 2- طبيعة أجهزة الدولة 3- النظام القانوني 4- طبيعة المجتمع 5- دور النقابات المهنية .

ثانياً :-العوامل العلمية (التكنولوجية) :- يسهم التعليم في ايصال المعرفة والخبرة للمتعلم وبذلك فالعملية التعليمية توفر الكادر المؤهل الضروري للعملية الانتاجية الذي يستطيع تحقيق انتاجية عالية ترفع المستوى الانتاجي ، فضلاً عن خلق الشخصية المتطورة والمؤهلة والمتعلمة في المجتمع (طاقة ، حسن، 169، 2008-171).

ثالثاً :- العوامل الطبيعية :- تشمل المواد الاولية و العوامل المتمثلة بالمناخ ودرجة الحرارة والرطوبة والبرودة والرياح والامطار والجفاف والخصوبة فضلاً عن مكونات مكونات البيئة الحياتية والعوامل الجغرافية الاخرى ودرجة ملائمتها مع طبيعة الانسان ذات تأثير مهم على مجمل العملية الانتاجية . فكلما امكن السيطرة عليها وتطويعها لخدمة المجتمع ،ساهمت بقدر أكبر في رفع انتاجية العمل (العلي واخرون ،127،1990).

2-1 - الاثار الاقتصادية والاجتماعية في التنمية الاقتصادية:-

تلعب الانتاجية والمشاريع الصغيرة دورا كبيرا في الاقتصاد الوطني وتاتي اهميتها من خلال القدرة على توفير فرص العمل والمنافسة وفتح المجال للابداع والابتكار وتلبية احتياجات المستهلك والتي تمثل الأساس الذي تقوم عليه التنمية الشاملة من خلال مايلي(النجار والعلي45،2010-50):-

1- **عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة :** تهدف اغلب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى إعادة توزيع الثروة والعدالة في توزيع مكاسب التنمية على المحافظات ذات الكثافة السكانية المختلفة بحيث لايكون المكاسب مركزة في المحافظات الأكثر كثافة والتي تكون موطنا للمشروعات الكبيرة وعليه فان الرياديين وفي مشروعاتهم الصغيرة قادرون على تهيئة تنمية إقليمية شاملة كفؤة ومتوازنة مما يجعلها تحقق العدالة الاجتماعية .

2- **استقطاب الشباب للعمل الحر والمبادرات الفردية:** واستثمار طاقاتهم في مشروعات صغيرة والتخفيف من البطالة وتامين فرص العمل الجديدة ، الأمر الذي يعكس الدور الايجابي ويعزز قدرتها على توظيف الأيدي العاملة وبموارد مالية محدودة نسبيا مع تجنب الهدر في الموارد المتاحة اذ تستخدم المنشآت الصغيرة فنوًا إنتاجية بسيطة نسبيًا تتميّز بارتفاع كثافة العمل، مما يساعد الدول النامية التي تعانى من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبّد تكاليف رأسمالية عالية.

3- **المساهمة في تشغيل المرأة :** تسهم الأعمال الصغيرة بدور واسع وخاصة في المدن الكبيرة من اهتمام المرأة العاملة من خلال دورها الفاعل في تكوين الدخل وتشجيعها على البدء بإعمال صناعية صغيرة وإدارتها لتسهم في بناء الاقتصاد الوطني .

4- **الحد من هجرة السكان من الريف الى المدينة** : يعد وجود المشاريع الصغيرة احد الدعائم الأساسية في تثبيت السكان وعدم الهجرة من الأرياف الى المدن والتي تتركز عادة في المشاريع الكبيرة لذا لابد من وجود برامج تنموية تساعد على التخفيف من الفقر والبطالة عن طريق الاهتمام برعاية الصناعيين في المشاريع الصغيرة.

5- **تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة :**سواء بالانتاج المباشر او الغير مباشر ومن خلال تغذيتها للمشاريع الكبيرة بالمواد الوسيطة التي تحتاج اليها مما يؤدي الى تخفيض كلف الانتاج للمشاريع الكبيرة وقدرتها على المنافسة عالميا من خلال ماتصدره وتشجيع وتنمية قدرات المشاريع الصغيرة ونموها.

6- **تنمية روح المبادرة الفردية و الجماعية** : وذلك باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل و كذلك إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية،و نجد ان المنشات الصغيرة تستفيد منتطور المهارات ومكاسب الانتاجية عن طريق إعادة الاستثمار في الابتكارات في عمليات الانتاج والتجهيز وتنويع الانشطة التجارية والحفاظ على القدرة التنافسية والحصة في السوق وتحسينها في حين يستفيد المجتمع من مكاسب الانتاجية ومن تطويرالمهارات من حيث نوعية الوظائف والارتقاء بالاستخدام وجودة الخدمات والحد من الفقر وإحترام حقوق العمل والانصاف الاجتماعي والقدرة التنافسية في أسواق عالمية متغيرة وقطاعات نمو ديناميكية.

وأستكمالاً للموضوع نجد أن المنشأت الصغيرة تلعب دوراً هاماً في دعم المنشأت الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج ، وتصنيع بعض مكوناتها وإجراء العمليات الإنتاجية التي يكون من غير المجزي اقتصاديًا تنفيذها بواسطة المشروع الكبير. وبذلك ُتسهم المنشآت الصغيرة في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة في توزيع الدخل بإشراك اغلب القوى العاملة في منشآتها،ويمكن تلخيص ضرورة الاهتمام الانتاجية من النفع خلال المتأتي منها على المستويات التالية :-المستهلكين عبر تخفيض سعر السلع المنتجة ،العاملين من خلال زيادة معدلات أجورهم ، اصحاب المنشأت والمساهمين من خلال زيادة الارباح ،المجتمع ككل من خلال زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي والدولة من خلال زيادة حصيلة الضريبة المتحققة(المجرن،2012،3)

3-1- **المعوقات التي تواجه المنشات الصناعية الصغيرة** :

تختلف المعوقات من حيث طبيعتها حسب ظروف البلد الاقتصادية وسياساتها في تشجيع الاستثمارات وتنميتها وخاصة في حالةعدم وجود جهاز حكومي يهتم بالإشراف وتقديم دراسات الجدوى للصناعات الصغيرة والمساعدة في التأهيل والتدريب والتمويل، وفي العراق فإن هذا القطاع يواجه عدد من المشاكل أبرزها (قاسم، 2010، 10-11):

أولاً: غياب دور الدولة وتهميش دور هذا القطاع ، إذ يتجاهلون المخططون أهمية دور هذا القطاع في المساهمة في التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي والمساهمة في محاربة البطالة والفقر.

ثانياً: التجاوز على قوانين حماية المنتجات المحلية بسبب ظروف الاحتلال للبلد وفتح المنافذ الحدودية أسهمت في تداعيات قوانين حماية المنتوج المحلي .

ثالثاً:ضعف القدرة التنافسية للانتاج الصناعي المحلي مقابل الانتاج المستورد نتيجة لاغراق السوق بالمنتجات الرخيصة الثمن والرديئة النوعية .

رابعاً : قلة الاستثمارات المحلية والاجنبية .

خامساً- عدم مواكبة المستجدات والتطورات العلمية والتقنية في فنون الإنتاج ونظم الإدارة مع نقص في تأهيل

وتدريب العمالة وتحسين بيئة وظروف العمل ورعاية صحة العمال.

وأخيراً نستنتج من ذلك:- بان الحل الجذري للمعوقات والقيود يكمن بضرورة اهتمام المسؤولون والمخططون لأهمية هذا القطاع في التنمية الاقتصاديةوالعمل على تشجيعه وتقديم الدعم الحكومي اللازم لتوفير فرص عمل أضافية ومحاربة الفقر ووقف حركة الهجرة من الريف إلى المدينة لتمكين المنتج من المنافسة ، ومواجهة ظاهرة الاغراق الاقتصادي.

المبحث الثاني : المؤشرات الاقتصادية والتحليلية للمنشات الصناعية الصغيرة

برزت أهمية قطاع الصناعات الصغيرة بشكل استثنائي كونه يمثل القطاع الأكثر ديناميكية وفاعلية في عملية التنمية الاقتصادية ، ولذا أصبح عنصراً من عناصر تقوية وترا بط النسيج الصناعي بصفة خاصة والنسيج الاقتصادي بصفة عامة إن من الجوانب المهمة المتعلقة بالقوى العاملة والتي تتطلب التركيز عليها في هذه المرحلة هي ضرورة رفع إنتاجية العمل وكذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان استقرار الأيدي العاملة في الصناعات المختلفة وتوفير الشروط المناسبة للعمل وربط إنتاجية العمل بالأجوروأهم تلك المؤشرات :-

2-1- المؤشرات الاقتصادية :-

تحتل المشاريع الصغيرة مكاناً مهماً في بناء الهيكل الاقتصادي وخاصة في الدول النامية وتساهم مساهمة كبيرة في تخفيف الازمات المتعلقة بالبطالة وتحسين الوضع المعاشي لشريحة كبيرة من الناس , وتبقى التجربة اليابانية في هذا المجال والدور الذي لعبته هذه المشاريع الصغيرة في تطوير اليابان وتحويلها من دولة مهزومة ومدمرة الى ثاني دولة في اقتصاديات الدول المتقدمة والتي يمكن ان يحتذى بها (مقداد , 2011, 16) ومن خلال الاعتماد على بعض المؤشرات الاقتصادية وفي مقدمتها عدد المنشات، عدد المشتغلين والأجور والمزايا المدفوعة وقيمة الإنتاج وقيمة المستلزمات والقيمة المضافة (محمد، 2009، 167-169) كما في الجدول التالي:

جدول (1) خلاصة نتائج الاحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية الصغيرة للمدة (2003-2011)

السنة	عدد المنشات	عدد المشتغلين	المزايا والاجور(مليار)	قيمة الانتاج (مليار)	مستلزمات الانتاج(مليار)
2003	17929	50207	31.367	413.729	219.856
2004	17599	64338	67704	815.977	513.072
2005	10088	36379	55.810	658.655	382.254
2006	11620	46494	76.709	1103.757	617.096
2007	13406	53679	96.329	812.441	467.190
*2008	11848	40730	80.719	814.197	428.210
2009	10289	27780	65.109	815.954	389.231
2010	11131	36898	105.979	1556.336	569.747
2011	47281	145385	406.615	3896.267	1964.921

المصدر:- من عمل الباحثين استناداً الى التقارير السنوية وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء

ولدراسة واقع الصناعات الصغيرة في العراق للمدة (**2003-2011**) وسيتم التعرف عليها ، من خلال عدة مؤشرات كما يلي :-

1- **عدد المنشات** : - تمثل عدد المنشات الداخلة في الصناعة والتي تعد الرافد الأساسي للصناعات الكبيرة مستقبلاً وفق الجدول رقم (1) إذ تذبذب عدد المنشأت خلال فترة الدراسة فبعد ان كان عددهم في عام 2003(17929منشأة) ، و تراجعت كثيراً بسبب الاحداث التي توالت على البلد لتصل الى (10286 منشأة) في عام 2009، ومن ثم أخذت بالتعافي من جديد وأخذت بالتزايد والانتشار لتصل اعدادها الى (47281 منشأة) في عام 2011.

2- عدد العاملين :- يمثل المشتغلون عنصراً أساسيا في العملية الإنتاجية ومما يدل على زيادة مستوى الاستخدام فيها، وللوصول إلى مستوى التشغيل المناسب ، لابد ان تكون علاقة تكافؤ بين الإنتاج ومستوى الأجور والرواتب ، فأن زيادة عدد المشتغلين تعني تحسن مستوى الدخول وارتفاع المستوى ألمعاشي لعوائهم ، وتعمل على امتصاص عدد لا بأس به من العاطلين عن العمل في ألاقتصاد ووفق الجدول رقم (1)، نجذ التذبذب ايضاً في اعداد العاملين في تلك المنشات ، اذ بلغ عدد المشتغلين (**50207** عامل) عام 2003، وأخذت بالتراجع بشكل ملحوظ لتصل إلى ادنى حد لها (27780 عامل) عام 2009، مما يظهر توقف اغلب المنشأة عن العمل وزيادة الانفتاح التجاري وإغراق السوق بالبضائع المستوردة التي تنافس الإنتاج المحلي خاصة بعد إحداث (2003) ، بينما تزايد التشغيل تبعاً لتزايد اعداد المنشات بشكل ملحوظ في عام 2011 ليصل عددهم الى(145385عامل) ، مما يقدم صورة واضحة لدور تلك المنشات الصناعية الصغيرة في تذبذب حجم الأيدي العاملة المشاركة فيها ودورها في تخفيف حجم البطالة .

3- الأجور والمزايا :- يلعب الاجر السائد في قطاع الصناعة في اي بلد دوراً مهماً في اعطاء فكرة جوهرية حول علاقات العمل في ذلك القطاع ،وذلك من خلال مساهمته في تكاليف الانتاج الصناعي ،كما ان معرفة متوسط اجر العامل ومقارنته بإنتاجيته يساعد في فهم أكثر لعلاقات الانتاج القائمة في الصناعة ومدى تناسق متوسط الاجر مع الانتاجية (عبد الخالق ،2004،48) . تذبذب هي الاخرى تبعاً لأعداد العاملين في تلك المنشات ، فبعد ان كانت(31.367مليار دينار) عام 2003، وصلت الى (406.61مليار دينار)عام 2011.

4- **قيمة الإنتاج** :- تمثل قيمة الإنتاج ما تحصل عليه المنشات الصناعية الصغيرة من ايراد نقدي مباشر جراء قيامها بالعملية الصناعية ويعبر عنها (بضرب الكميات المنتجة × بسعر الكلفة) وذلك لأجل استبعاد اثر التكاليف الإضافية مثل مصاريف النقل والخزن والإعانات مضافاً اليها الرسوم والضرائب اي ان ، الانتاج بسعر الكلفة = الانتاج بسعر السوق – الاعانات + الرسوم والضرا ئب . تذبذب هي الاخرى تبعاً لأعداد المنشات ، فبعد ان كانت(413.729مليار دينار) عام 2003، ووصلت الى (3896.267مليار دينار)عام 2011.

5- قيمة مستلزمات الانتاج :- تمثل قيمة مستلزمات الإنتاج مقدار ما تدفعه المنشات من مبالغ نقدية بهدف استمرارها في الإنتاج وذلك بعد استبعاد المبالغ النقدية لكل من (الأجور والرواتب والمزا يا والاندثار)، حيث أن

الاستخدام الرشيد يؤدي الى تخفيض كلفة هذه المستلزمات من جهة وزيادة في حجم الإنتاج من جهة أخرى ، الأمر الذي يساعد تلك الصناعات على دخول سوق المنافسة بإنتاج نوعية جيدة وتحقيق مستويات جيدة كمياً ونوعياً يضمنان لها الاستمرار والثبات في تلك السوق مقابل المنتجات المستوردة , تذبذبت هي الاخرى فبعد ان كانت(413.729مليار دينار) عام 2003، ووصلت الى (1964.921مليار دينار)عام 2011 ، و الشكل التالي يوضح حجم التذبذب في عدد المنشات وعدد المشتغلين خلال مدة البحث(2003-2011).

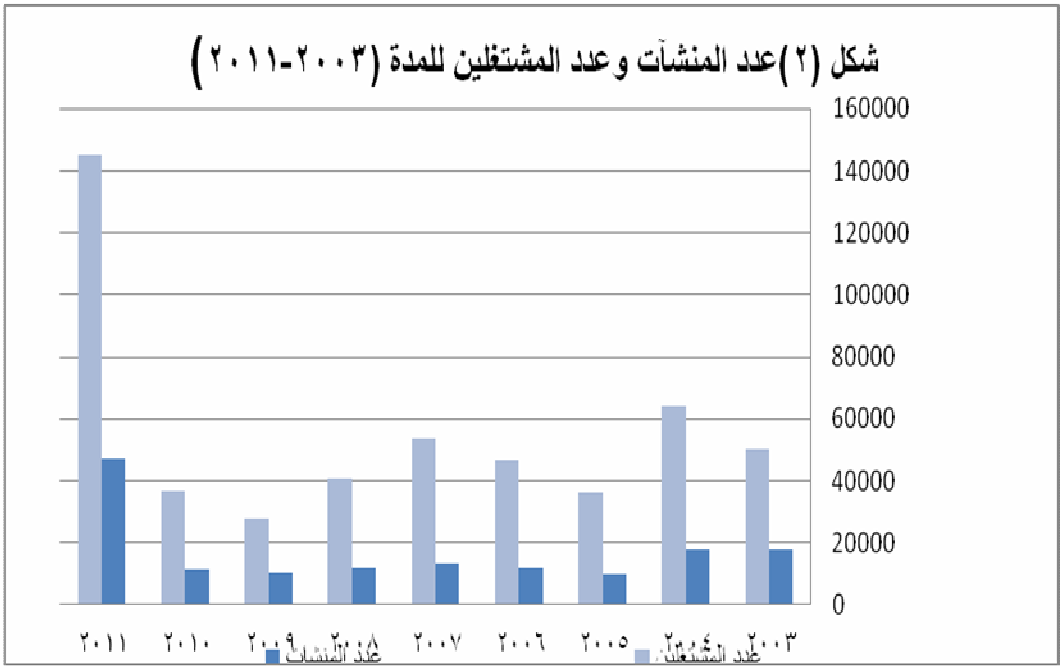

2-2- المؤشرات التحليلية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية :

ان امتلاك البلد لقاعدة امكانات اقتصادية كبيرة توفرها له الثروة النفطية ، لذا لابد من استثمار الامكانات المتاحة في سد الحاجة الفعلية من المواد الاستهلاكية المختلفة ، ولابد من توجيهها نحو تطوير السياسات الاقتصادية الداعمة للانتاج الصناعي وتمثلت بتحسين نوعية المنتجات والابقاء في حدود الكلفة الاقتصادية ، ونظراً للدور المهم للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد القومي، وذلك لما لها من أهمية في توفير فرص العمل، و انتاج السلع والخدمات التي وجدت من أجلها، فلابد ان تجد البيئة الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لها القدرة على رعاية وتطوير الطاقات والأفكار الإبداعية حتى تكون ريادية بأفكارها وتكوينها، وتساعد في استمراريتها وقدرتها على استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لتصبح نواة لمشاريع كبيرة متطورة وفق الجدول رقم (2) والمتمثلة بـــ(إنتاجية متوسط اجر العامل, إنتاجية المشتغل , انتاجية الدينار من الاجور, متوسط نصيب المشتغل من مستلزمات الانتاج , قيمة مستلزمات الانتاج على قيمة الانتاج , مساهمة المنشآت الصناعية الصغيرة من الناتج المحلي الاجمالي) والتي سيتم توضيحها كما يلي :-

1 -**إنتاجية متوسط اجر العامل** :- يساعد هذا المؤشر في ربط سياسة الاجور بالإنتاجية وتخطيط الاجور،و

يشير الى الإنتاجية التي يحققها الدينار الواحد الذي يدفع كأجور ومزايا مقابل مشاركة عنصر العمل في العملية الإنتاجية (العلي واخرون،1990، 150)، ويدل معدل الأجر عند مقارنته بين فترات زمنية مختلفة على مدى رفاهية المشتغل في حالة اشتغال إلية السوق بشكل صحيح ، حيث متزايدة تقريباً ووصلت أعلى قيمة لها (2872 وحدة)عام 2010.

2- إنتاجية المشتغل :- تعرف على أنها الناتج عن ساعات العمل للعامل الواحد وتتأثر بعوامل تتمثل بمجموعة العوامل التكنولوجية (المستوى الفني المستخدم في الإنتاج) ومجموعة العوامل البشرية التي تمثل القدرات والمهارات التي يمتلكها الفرد ، اذ يعتبر معيار إنتاجية العامل من أكثر المعايير التي تستخدم لقياس كفاءة الأداء حيث وصلت اعلى قيمة لها (42179 وحدة)عام 2010.

3-**انتاجية الدينار من الاجور** :-يشير الى انتاجية مايأخذه العامل من الاجر اي ان زيادة مستوى انتاجية العامل اضافة الى زيادة مستوى القيمة المضافة التي يحققها تنعكس بالضرورة على زيادة مستوى انتاجية مايتقاضاه من الاجر ، فالعمالة التي تحقق اجورها معدلات انتاجية عالية فستحقق ارباحاً تعود على الصناعة بتراكمات رأسمالية تساعدها على التطور والنمو الصناعي (يوسف , بدون سنة , 27) ، وبذلك فقد بلغت انتاجية الدينار من الاجور أعلى قيمة لها (14.68 وحدة) عام 2010 .

4 – متوسط نصيب المشتغل من مستلزمات الانتاج : مؤشر لكمية المواد المستخدمة من قبل كل مشتغل ويعرف بانه معدل ما يستخدمه العامل من المواد الداخلة في العملية الانتاجية ، وتميزت عام 2010 بارتفاع هذا المؤشر ليصل الى (15441 وحدة) موضحاً تطوراً نسبياً لهذا المؤشر خلال مدة الدراسة .

5- قيمة مستلزمات الانتاج على قيمة الانتاج : مؤشر لقياس مدى استغلال المواد الداخلة في العملية الانتاجية مقاسة بقيمتها الى قيمة الانتاج النهائي ، اي مدى الاستغلال الكفوء لتلك العملية . وتميزت عام 2004 بارتفاع هذا المؤشر ليصل الى (62.88 وحدة) موضحاً وجود تذبذباً نسبياً لهذا المؤشر خلال مدة الدراسة .

جدول (2) مؤشرات تحليلية المنشات الصناعية الصغيرة للمدة(2003-2011)

السنة	متوسط اجر العامل	انتاجية المشتغل	انتاجية الدينار من الاجور	متوسط نصيب المشتغل من المستلزمات	قيمة مستلزمات الانتاج على قيمة الانتاج
2003	624.75	624.75	13.18	4378.98	53.14
2004	1052.31	12682.67	12.05	7974.62	62.88
2005	1534.12	18105.36	11.80	10507.54	58.04
2006	1649.86	23739.77	14.38	13272.59	55.91
2007	1794.53	15135.17	8.43	8703.40	57.50
*2008	1981.80	19990.11	10.08	10513.39	52.59
2009	2343.73	29371.99	12.53	14011.19	47.70
2010	2872.21	42179.41	14.68	15441.13	36.61
2011	2796.81	26799.64	9.58	13515.29	50.43

المصدر: الجدول من اعداد الباحثات بالاعتماد على التقارير السنوية للجهاز المركزي للاحصاء .

6- حجم مساهمة المنشآت الصناعية الصغيرة من الناتج المحلي الاجمالي : -

يرجع الاهتمام بالمنشأت الصناعية الصغيرة الى الدور الذي يمكن ان تؤديه في الاقتصاد وذلك من خلال مساهمتها من خلال تنويع مصادر الدخل عن طريق انتاج السلع البديلة للاستيراد وإمداد المشروعات الكبيرة ،بما تحتاجه من مدخلات انتاج ، فضلاً عن امكانية توسيع الانشطة التصديرية لهذه المنشآت ،وتوفير فرص العمل وتقليص مشكلة البطالة فضلاً عن خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ، وتأثيرها في متغيرات الاقتصاد من خلال المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي وتعبئة المدخرات وزيادة حجم الاستثمار و القيمة المضافة وتحسين الميزان التجاري عن طريق زيادة الصادرات وتقليص الاستيراد , وبلغت نسبة مساهمة القيمة المضافة من الناتج المحلي الاجمالي (7.45%) عام 2011، والتي تعد نسبة جيدة ومشجعة تؤكد دور المنشات الصناعية الصغيرة في الاقتصاد في السنوات الاخيرة مقارنة بمساهمته في السنوات السابقة(غياط ، بوقموم ،2008 ، 136-137) كما يوضحها الجدول التالي :-

جدول (3) نسبة مساهمة المنشات الصناعية الصغيرة منGDP للمدة من(2003-2011)

السنوات	القيمة المضافة(1)	الناتج المحلي الاجمالي(2)	%(2/1)
2003	193874125	13070609106	1.48
2004	302906273	19148442340	1.58
2005	276401000	19014403325	1.45
2006	486661000	20193296331	2.41
2007	345251000	20496195776	1.68
2008	385987000	22443334374	1.72
2009	426723000	23385954418	1.83
2010	986589000	23583402031	4.18
2011	1931346000	25918884456	7.45

المصدر : الجدول من اعداد الباحثات بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء

2-3- تحليل وتقدير النموذج القياسي :-

ان ما يميز الاقتصاد القياسي عن النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي والإحصاء هو ان هذه الفروع العلمية الثلاثة تتكامل فيه من اجل توفير قيم عددية للمؤشرات الاقتصادية وتوفير قيم حقيقية وتقديرات كمية للعلاقات الاقتصادية المختلفة .

اذ يعتمد الاقتصاد القياسي بالدرجة الاولى على النظرية الاقتصادية لأنها تضع الفرضيات حول السلوك الاقتصادي وهذه الفرضيات يتم اختبارها بتطبيق وسائل وطرائق الاقتصاد القياسي ،وتتم صياغتها رياضياً

لنحصل على النموذج للتحقق من مدى قدرة النظرية الاقتصادية على توضيح السلوك الفعلي للوحدات الاقتصادية ،اي مدى توافق الفرضية مع الحقائق الاقتصادية ، فإذا توافقت الفرضية مع المشاهدات الفعلية اعتبرت هذه الفرضية صالحة ، اما اذا ظهر اختلاف بينهما ، فإما ان ترفض الفرضية في ضوء تلك المشاهدات ،او يجري تعديلها من خلال جمع مشاهدات جديدة ، فالاقتصاد القياسي يستخدم الطرائق الاحصائية بعد تدقيقها وتكييفها ، لتصبح اكثر ملائمة لقياس العلاقات الاقتصادية بعد ادخال العنصر العشوائي عليها الذي له مكانة في واقع الحياة الاقتصادية .

2-4-1- :- توصيف النموذج القياسي :

ولأجل دراسة اثر عدد المنشات والعاملين ومستلزمات الانتاج في قيمة الانتاج الصناعي للمنشات الصغيرة في العراق للمدة (2003ـــ2011) فقد اعتمدت الدراسة على معادلة الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات المستقلة (عدد المنشات ،عدد العمال ،وقيمة مستلزمات الانتاج) وتمثل المتغير المعتمد ب(حجم الانتاج) وباستخدام برنامج Minitab لبيانات جدول (1) وفقا للنموذج القياسي التالي:

$$Y=B0+ B1\ X1 +B2\ X2 +B3\ X3+ u$$

حيـث : -

Y:- قيمة ألإنتاج Production

x1:- القوى العاملة Labor

x2:- عدد المنشات Number of small-scale industries

x3:- مستلزمات الانتاج Requisites

u:- الخطأ العشوائي.

2-4-2:- تحليل النتائج :

بعد ادخال البيانات من الجدول (1) الى برنلمج الاحصائي (Minitab) : تم التوصل الى اربع معادلات منها الخطية والشبه لوغارتيمية واللوغارتيمية بعد اجراء التسقيط التدريجي (stepwise)، وكانت الدالة اللوغارتيمية هي الدالة الفضلى لقياس اثر مكونات بيئة العمل المتمثلة بالمتغيرات المستقلة (عدد العمال وعدد المنشات وقيمة مستلزمات الانتاج) في المتغير المعتمد قيمة الانتاج وهي :-

ln Production = - 0.12 - 0.799 ln labour + 0.531 ln n. smal scale Ind + 1.21 Ln ReQuisities

(t)value	−0.07	−2.06	1.53	9.58

(F)Value = 53.4

$R^2 = 97.0\%$ $\overline{R^2} = 95.2\%$

Durbin-Watson statistic = 2.56

أولاً : -التحليل الاقتصادي :- من خلال التحليل الاقتصادي تبيّن وجود علاقة عكسية بين عدد العاملين و قيمة الانتاج ، مما يؤكد وجود شكل من أشكال البطالة المقنعة وعدم استغلال الموارد البشرية بصورة كفوءة ، كما

اتضح وجود علاقة طردية بين كل من عدد المنشآت وقيمة الانتاج ، اي كلما ازدادت العدد أزداد حجم الانتاج ، وهذا ينطبق مع منطوق النظرية الاقتصادية ، وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين مستلزمات الانتاج وقيمة الانتاج ، بمعنى ان زيادة مستلزمات الانتاج تؤدي الى زيادة الانتاج .

ثانياً : التحليل الاحصائي :-اوضحت قيم اختبارات (t) المقدرة لمعلمات النموذج :-

1- اوضحت النتائج الى وجودعلاقة سلبية معنوية بين (عدد العاملين x1) وقيم الانتاج (المتغير المعتمد Y)استناداً الى قيم (t) المحسوبة وبمقارنتها بالجدولية التي بلغت **(2.06-)** ، مما يشيرالى العلاقة العكسية بين المتغيرين ،اي ان تزايد عدد العمال اكثر من المطلوب في العملية الانتاجية ، و يؤكد بذلك وجود شكل من أشكال البطالة المقنعة وعدم استغلال الموارد البشرية بصورة كفوءة. .

2-اظهرت الاختبارات وجود علاقة طرديه بين (عدد المنشات x2) وقيم الانتاج(المتغير المعتمدY) استناداً الى قيم (t) المحسوبة وبمقارنتها بالجدولية التي كانت(1.53) ، اي بمعنى ان زيادة عدد المنشات لابد ان يؤدي الى زيادة حجم الانتاج

3-بيّنت الاختبارات وجود علاقة طرديه بين (مستلزمات الانتاجX3) وقيم الانتاج(المتغير المعتمدY) استناداً الى قيم (t) المحسوبة وبمقارنتها بالجدولية التي تجاوزت (9.58) ، اي بمعنى ان زيادة حجم مستلزمات الانتاج الداخلة في العملية الانتاجية لابد ان يؤدي الى مخرجات العملية الانتاجية .في حين اشارت قيم R^2 الى القوة التفسيرية التي تحصل في المتغير المعتمدY نتيجة تأثير المتغيرات المستقلة فيه ، وفي هذا النموذج كانت قيم $\overline{R^2} = 95.2\%$, $R^2 = 97.0\%$ ،بمعنى 95% من التغيرات كانت نتيجة متغيرات داخلة في النموذج و3% فقط تأثير لمتغيرات غير داخلة في النموذج .

ثالثاً: التحليل القياسي :-أظهرت النتائج عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات العشوائية ،وذلك استناداً الى قيمة (D-W = 2.56) وكونها تدور حول الرقم (2) أي انها تقع ضمن منطقة القبول

*** المعادلة اللوغارتيمية قبل اجراء الاسقاطات المتتالية :-**

ln Production = 0.98 + 0.248 ln wages − 0.715 ln labour + 0.461 ln n. smal scale Ind + 0.923 Ln ReQuisities

(t)value 0.45 0.84 −1.73 1. 26 2.48

(F)Value = 37.85

R^2= 97.4% $\overline{R^2}$ = 94.9% Durbin-Watson statistic = 2.56807

الاستنتاجات:-

1- أتضح من خلال أجراء الاختبارات ان النموذج اللوغارتيمي كان أفضل النماذج المقدرة .

2 - تبيّن من خلال التحليل وجود علاقة عكسية بين عدد العاملين و قيمة الانتاج ،مما يؤكد وجود شكل من أشكال البطالة المقنعة وعدم استغلال الموارد البشرية بصورة كفوءة .

3-أتضح وجود علاقة طردية بين كل من عدد المنشآت وقيمة الانتاج ، اي كلما ازدادت عددها أزداد حجم الانتاج الى حدٍ ما، وهذا ينطبق مع منطوق النظرية الاقتصادية.

4- أكدت النتائج وجود علاقة طردية بين كل من مستلزمات الانتاج وقيمة الانتاج ، بمعنى ان زيادة مستلزمات الانتاج تؤدي الى زيادة الانتاج والعكس صحيح .

المقترحات :-

1- ضرورة الاهتمام بقياس الانتاجية والعمل على رفعها للاستفادة القصوى من الايدي العاملة عن طريق

تدريبهم وتأهيلهم وتشجيعهم وذلك بإتباع اسلوب الحوافز والمكافئات .

2- ضرورة أعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية التي تساهم في توليد الناتج المحلي الاجمالي .

3-لابد من الاستثمار في التقنيات الحديثة واستخدامها في تطوير الصناعة و زيادة انتاجيـــة العمـــل فيهـــا. 4-

الاسراع في اصلاح ودعم القطاع الصناعات الصغيرة ونقله من واقعه الحالي الى واقع الادارة الاقتصادية.

5- يتطلب الوضع التنافسي الدولي المتسارع اجراء تغيرات جوهرية في كل ما يتعلق بالصناعات الصغيرة.

المصادر:-

1- التقارير السنوية لإحصاء الصناعات الصغيرة (للسنوات**2004،2010،2011**), وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي , الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , جمهورية العراق.

2- السيفو , وليد اسماعيل , 1988,مدخل الى الاقتصاد القياسي , دار ابن الاثير للطباعة والنشر , جامعة الموصل.

3- عبد الخالق ، نصر عبد الله قاسم ،2004، تحليل دوال الانتاج والإنتاجية في الصناعة الفلسطينية ، رسالة منشورة ،كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ،نابلس ، فلسطين .

4- عبد الملك ،عادل ،2000، الهندسة الصناعية، الطبعة الاولى ، دار الكتب للطباعة والنشر ،جامعة البصرة.

5- العلي ،عادل فليح ،هناء هادي محمد علي، شاؤول ايشو نوما ،1990،اقتصاد العمل ، دار ابن الاثير للطباعة والنشر ،جامعة الموصل -العراق .

6- غياط ،شريف و محمد بقموم ،2008،التجربة الجزائرية في تطور وترقية المؤسسات الصغيرة ودورها في التنمية ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،مجلد 24-العدد الاول ،دمشق- سورية

7- قاسم ،محمد الأمين ، 2010، الصناعات الصغيرة والحرفية فى السودان ، المؤتمر القومي للصناعة السودانية - نحو تنمية صناعية شاملة ، الخرطوم ، السودان .

8- طاقة , محمد وحسين العجلان حسن , 2008 , اقتصاديات العمل , دار اثراء للنشر والتوزيع , عمان الاردن .

9- النجار، فايز جمعة صالح, وعبد الستار محمد العلي, 2010, الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة, الطبعة الثانية, دار الحامد للنشر والتوزيع , عمان – الأردن .

10- محمد ،أحمد إبراهيم ، 2009، دور الصناعات الصغيرة في عملية التنمية في العراق خلال المدة 1990-2003 مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد الثامن والسبعون، جامعة بغداد، العراق

11- المجرن ،عباس،2012، انتاجية العمل والاجور في الاقتصاد التحليلي ،ورقة مقدمة الى مؤتمر الجمعية الاقتصادية العربية ، التحولات الديمقراطية وسوق العمل الخليجي ،مسقط عمان .

12- المقداد، طارق احمد, 2011 , ادارة المشاريع الصغيرة الاساسيات والمواضيع المعاصرة (ادارة المشاريع) , الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي , www.abahe.co.uk.

13- هنية ،ماجد حسن ،2005، العوامل المؤثرة على انتاجية العاملين في القطاع الصناعي (دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الخشبية في قطاع غزة) رسالة منشورة ،كلية الدراسات العليا ، الجامعة الاسلامية ،غزة ، فلسطين.

14-يوسف, محمد عبد السلام , بدون سنة , الصناعات الصغرى في اقليم سهل بنغازي –دراسة في جغرافية الصناعة , كلية الاداب والعلوم , جامعة قاريونس ، بنغازي , ليبيا. **Ammaryoussef@maktoob.com**

15- Seppo Saari ,2006, Productivity Theory and Measurement in Business,European Productivity Conference , Finland